الفصل الثاني
النهوض بالتنمية الشاملة وغير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة

يحرص البنك على التثبت من عدم إهمال أحد في المسيرة الإنمائية لبلدانه الأعضاء. ويشكّل التعليم والبنى التحتية والصحة والبيئة والمساواة بين الجنسين مكوِّنات أساسية للتنمية المستدامة. وفي سنة 2023، واصل البنك اهتمامه بجميع جوانب التنمية هذه من أجل ضمان إحراز تقدُّم شامل وبعيد الأمد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.2: المساهمة في التنمية البشرية الشاملة

1.1.2: التعليم

ترتكز استثمارات البنك في قطاع التعليم على توجُّهه الاستراتيجيّ الرامي إلى الانتقال من التمدرس إلى التعلم، وذلك اتساقاً مع الجهود العالمية الرامية إلى إحداث تحوّل في التعليم والتصدي لأزمة التعلم. وقد بلغت اعتمادات البنك لقطاع التعليم خلال سنة 2023 رقماً قياسياً جديداً هو 420.59 مليون دولار أمريكي. وحشد البنك 71.67 مليون دولار أمريكي في شكل منح، منها 65 مليون دولار أمريكي من الشراكة العالمية من أجل التعليم، و21.72 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك من الجهات الشريكة في مجموعة التنسيق العربية.

واعتُمدت المرحلة الثانية من العملية المشتركة بين البنك والشراكة العالمية من أجل التعليم في طاجيكستان بمبلغ قدره 86 مليون دولار أمريكي، شملت منحة قدرها 25 مليون دولار أمريكي قدّمتها "الشراكة العالمية من أجل التعليم" واستهدفت تحسين بيئة التعلم وتيسير تعزيز النظام من أجل التنفيذ المستدام لنظام تعليمي شامل قائم على الكفاءة يمكّن من تحسين نتائج تعلُّم الطلاب. وقدَّم صندوق منظمة البلدان المصدِّرة للبترول (الأوبك) للتنمية الدولية تمويلاً مشتركاً إضافياً قدره 8 ملايين دولار أمريكي.

وفي إطار مبادرة "التمويل الذكي من أجل التعليم"، اعتُمدت عملية أولية بمبلغ قدره 220.25 مليون دولار أمريكي لأوزبكستان من أجل تحسين نوعية وكفاءة الخدمات التعليمية. وهذا المشروع مستمد من ميثاق الشراكة الذي يرمي إلى إحداث تحوُّل في نظام التعليم بتطبيق التعلُّم القائم على الكفاءة لتحسين نتائج تعلُّم الطلاب.

واعتُمد أوّل مشروع تجريبيّ، في إطار مبادرة تطوير رأس المال البشريّ، مع برنامج الأغذية العالميّ ("الاستثمار في مستقبل المتعلمين") لفائدة جمهورية بنين، وذلك بتمويل مختلط قدره 25.51 مليون دولار أمريكي، يجمع بين منحة قدمتها مؤسسة "التعليم فوق الجميع" وتمويل ميسَّر قدّمه البنك. ويشمل هذا المشروع ذو التصوّر والنطاق المتعدّدي القطاعات بناء وتشغيل 40 مطعماً مدرسيّاً جديداً، وتحسين صحة الطلاب وتغذيتهم، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية المحلية، وإعادة إدماج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس واستبقاءهم فيها، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الحكومية. وتشكّل المدارس وسيلةً فعّالةً من حيث التكلفة لتوفير حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية للأطفال من أجل تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وتحسين نتائج التعلُّم.

الإطار 5: أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ

تدخل منصة التضامن سنتها الرابعة من التنفيذ. وهذه المنصة يمولها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تقدّم العديد من المبادرات والبرامج التدريبية لتعزيز منظمات المجتمع المدني داخل دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن هذه البرامج "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ".

و"أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ" برنامج تدريبي تفاعلي يبني ويعزّز مهارات وقدرات منظمات المجتمع المدني من أجل إعداد وتنفيذ حملة تمويل جماهيريّ تمكّن من حشد الأموال لمشاريعها. وقد سلّط هذا البرنامج الضوء على اثنتي عشرة جهة رائدة من "الجهات الرائدة في التمويل الجماهيريّ" ونشر قصص نجاحها على الإنترنت. وتعرض هذه القصص الأفراد والمجتمعات التي تصدّرت العمل على تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية كماً وكيفاً، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتعزيز المساواة، وغير ذلك كثير. ومن أبرز تلك الجهات الرائدة منظمة "روماه أسوه" في إندونيسيا.

لقد أُنشئت هذه المنظمة في مقاطعة "نوسا تينغارا الشرقية"، الواقعة في أقصى جنوب إندونيسيا، حيث تنتشر أكثر من 500 جزيرة في الأفق. ولكن ذلك الجمال الهادئ يخفي مشكلة تواجه أطفال هذه الجزر. فقد أجبرتهم محدودية فرص الحصول على التعليم على القيام برحلات شاقة وخطيرة كل يوم، إذ تستأجر الأسر قوارب صيد متهالكة للذهاب إلى مدارس نائية في الجزر الأخرى. وهذه الرحلات غير مأمونة وغير صالحة للأطفال. فتلك القوارب غالباً ما تنقلب، ولا تقي من الشمس ولا المطر، ولا تقوى على تكلفتها الأُسر. ولكن بصيص الأمل يُشعُّ بفضل جهود منظمات مثل "روماه أسوه"، المصمّمة على تدارك هذا النقص في التعليم. فقد جمعت هذه المنظمة، بفضل التمويل الجماهيريّ، زهاء 37,044 دولاراً أمريكيّاً لاقتناء قوارب مدرسية آمنة. وتمكّن هذه القوارب الطلاب والمعلمين من ارتياد المدارس بأمان، مما يهيّئ مستقبلاً أكثر إشراقاً لسكان تلك الجزر.

جمعت هذه المنظمة، بفضل التمويل الجماهيريّ، زهاء 37,044 دولاراً أمريكيّاً لاقتناء ثمانية قوارب مدرسية آمنة. وتمكّن هذه القوارب الطلاب والمعلمين من ارتياد المدارس بأمان، مما يهيّئ مستقبلاً أكثر إشراقاً لسكان تلك الجزر.

تشكّل المدارس وسيلةً فعّالةً من حيث التكلفة لتوفير حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية للأطفال من أجل تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وتحسين نتائج التعلُّم.

ويواصل البنك العملَ مع الجهات الشريكة والمشاركة في هيكل المعونة العالمية في قطاع التعليم. فكما أنّ البنك ممثَّل في مجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل التعليم، فكذلك هو الآن عضو في اللجنة التوجيهية لمبادرة التمويل المستدام التي تندرج في إطار جهود "المنتدى العالمي للتعليم" الرامية إلى جعل تحوُّل التعليم على مختلف المستويات حقيقة ملموسة.

2.1.2: الصحة

في سنة 2023، وافق البنك على تخصيص 1.4 مليار دولار أمريكي لتمويل قطاع الصحة في 6 بلدان أعضاء. ويشمل ذلك 120 مليون دولار أمريكي لإعادة بناء المستشفيات بعد الزلزال في تركيا، و49 مليون دولار أمريكي لتعزيز النظام الصحي في غينيا، و39 مليون دولار أمريكي للمرحلة الرابعة من حملة القضاء على شلل الأطفال في باكستان. كذلك، فإنه بفضل الشراكة مع البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الأخرى، يشمل تمويل البنك 846 مليون دولار أمريكي من أصل 4.2 مليار دولار أمريكي مخصصة لإحداث التحول في قطاع الصحة في إندونيسيا. والعمل في إندونيسيا- بمكوناته المتمثلة في الرعاية الأولية والمستشفيات والمختبرات- مثالٌ رائعٌ على كيفية تضافر جهود البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في سبيل توسيع نطاق العمل المناخي والصحي على المستوى القُطري. وقد خُصّص نصف المحفظة المجمَّعة، وقدرُها 4.2 مليار دولار أمريكي، للاستثمارات المناخية، وهي استثمارات من "البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية"، و"بنك التنمية الآسيوي"، و"البنك الإسلامي للتنمية".

وبالمثل، فإن البنك فاعل أساسي في ميثاق التمويل العالميّ الجديد الرامي إلى توفير الصحة والراحة للجميع بفضل التغطية الصحية الشاملة، والحصول على الأدوية واللقاحات المضمونة، والقضاء على الأمراض المعدية مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل. وقد جدّد الشركاء الإقليميون ورؤساء الحكومات وأصحاب القرار، ورؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف في العالم، التزامهم في إطار هذا الميثاق، واعتمدوا طريقة منسقة جديدة لتمويل الصحة في البلدان المنخفضة الدخل وفي الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وفي إطار الوفاء بهذا الالتزام، أطلق بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، مع منظمة الصحة العالمية، منصة جديدة للاستثمار ذي التأثير الصحيّ. وستمكّن هذه المنصةُ الجهات الشريكة المؤسِّسة لها من توفير أكثر من 1.5 مليار يورو من التمويل الذي يجمع بين القروض الميسَّرة والمنح.

3.1.2: تمكين النساء والشباب

في إطار العمل على تمكين المرأة والشباب، صار البنك إحدى الجهات الموقِّعة على البيان المشترك لدعم تنفيذ قانون تمويل رائدات الأعمال. وحصل البنك أيضاً على منحة إضافية قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي لتجربة مشروع ذي صلة في إندونيسيا، هو "قانون خديجة لتمويل رائدات الأعمال: تحفيز ريادة الأعمال النسائية في مجال المالية الإسلامية". وسيتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع بنك التنمية الآسيويّ على تجريب هذا القانون في إندونيسيا من أجل تعزيز بيئة مواتية لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء سواءٌ في إطار الصيرفة التقليدية أو في إطار الصيرفة الإسلامية. كذلك، حصل البنك على مبلغ قدره 55.6 مليون دولار أمريكي لتنفيذ ستة برامج ترمي إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها نساء في تسعة بلدان.

ويتعاون البنك أيضاً مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على دعم رائدات الأعمال في المغرب ومصر عن طريق برنامج "رائدات التجارة"، وهو جزء من "مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية". وتدل هذه الشراكة على التعاون والتآزر الحقيقيين بين كيانات مجموعة البنك. وتضافرت جهود البنك والمؤسسة سنة 2018 في سبيل تنفيذ مشاريع برنامج "رائدات التجارة" في المغرب ومصر. وفي سنة 2023، وافقت شعبة تمكين النساء والشباب على منحة قدرها 150,000 دولار أمريكي، من برنامج مِنَحها الموجَّهة لتمكين النساء والشباب، من أجل دعم المرحلة الثانية من برنامج "رائدات التجارة" في مصر، إضافةً إلى 350,000 دولار أمريكي ممنوحة في إطار "مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية".

ودعا البنك أيضاً الجهات الشريكة إلى الانضمام إلى "التحالف من أجل القضاء على ناسور الولادة" وتحسين صحة الأم بمكافحة ناسور الولادة والقضاء عليه قبل سنة 2030. ويستهدف هذا البرنامج أفغانستان وباكستان وسيراليون والصومال وغامبيا، وهي بلدان ترتفع فيها معدلات الوفيات النفاسية ومعدلات الإصابة بالناسور. وقد وافق البنك على تنفيذ البرنامج في أفغانستان، وذلك بتمويل مشترك من "الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان" و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" و"برنامج الخليج العربي للتنمية".

ويدعم البنك- بالتعاون مع شركة مايكروسوفت- جهود "التكنولوجيا من أجل التغيير الاجتماعي والتنمية"، وذلك بتنفيذ "برنامج المِنَح المخصَّصة لرائدات التكنولوجيا" الذي يقدم خدمات فنية واستشارية للنساء في أفريقيا من أجل تحسين فرص حصولهن على العمل اللائق في مجال التكنولوجيا، ومساعدتهن على إنشاء وتسيير الشركات القائمة على التكنولوجيا أو شركات التكنولوجيا المعقَّدة. وتتمثل النتائج المتوقعة من مبادرة رائدات التكنولوجيا في تمكين خمسة ملايين امرأة في البلدان الأفريقية الأربعة والخمسين قبل سنة 2030.

الإطار 6: تعطُّش مصممة أزياء ليبية للمعرفة يؤتي أكلَه

زهرة أم لطفلين من ليبيا تبلغ من العمر 35 سنة، تخيط الملابس منذ طفولتها. وبمرور السنوات، عزّزت معارفها ومهاراتها في مجال التصميم بالمشاركة في عدّة دورات تدريب على الخياطة. ثمّ اشترت آلة خياطة صغيرة كي تطبّق ما تعلمته.

وُلدت زهرة في سبها، التي تبعد عن العاصمة طرابلس بنحو 600 كلم. وتخرجت من معهد الهندسة سنة 2014. وكانت قد اضطرّت إلى إهمال شغفها بتصميم الأزياء لتهتمّ بدراستها وحياتها الأسرية. ولكنها، خلال سنة 2016، قررت العودة إلى هوايتها الأثيرة بعد طول تفكير.

تقول زهرة: "بدأت بتصميم الملابس وبيعها للأسرة والأصدقاء. ثمّ تضاعف المشترون من غير معارفي، فقررت أن أحوّل هذا المشروع إلى شركة صغيرة لأن عدد المشترين كان يتزايد بسرعة".

التعلم من الإخفاق

طرح قرار تحويل المشروع إلى شركة ناشئة رسمية صعوبات جديدة، معظمها ماليّ. فالدخل لم يكن يدرّ أموالاً كافية تستطيع استثمارها في تنمية تجارتها وإعالة أسرتها.

ولذلك قررت زهرة المشاركة في مسابقة نظمتها مؤسسة "سبارك" الهولندية وحاضنة "بناء" لريادة الأعمال، وهي جزء من برنامج "التضامن" الذي يموّله البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتضمنت المسابقة التدريب والتوجيه والإرشاد لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

"تقول زهرة: "كانت غايتي هي اكتساب المعرفة"، لأنني أعتقد أن المعرفة أهمّ من المال. ولو كان لديّ مال بلا معرفة، لأضعته كلّه".

ومع أن شركة زهرة وصلت إلى المرحلة النهائية من المسابقة، فإنها لم تُختر للحصول على الدعم المالي. غير أنّ زهرة ذات العزيمة القويّة لم يحبطها ذلك، بل بدأت تفكر فيما ينقص شركتها وشاركت في كلّ تدريب وجدته.

اتجاهات السوق

تمكنت زهرة أيضاً من توسيع تجارتها في ربوع البلاد بفضل دراستها لاتجاهات السوق. فقد حدّدت ما يطلبه عملاؤها وأكثر أنواع الملابس رواجاً. وأدركت أن لكل منطقة في ليبيا طرازها الخاص، سواء في الملابس التقليدية أو الملابس الحديثة. وعينت مندوبي مبيعات لشركتها الناشئة في مختلف أنحاء ليبيا.

واليوم، تشغّل زهرة فريقاً من 15 امرأة، وتعتزم إطلاق علامتها التجارية الخاصة، "زهرة اللوتس الليبية".

وفي الآونة الأخيرة، أقام البنك شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تصميم واعتماد برنامج تلقين الشباب المهارات والمعارف الرقمية المؤهّلة للعمل وريادة الأعمال ومساعدة رواد الأعمال الشباب على اكتساب مهارات رقمية، وإيجاد فرص عمل مناسبة، وبناء أنواع أخرى من القدرات الأساسية التي تمكّن من تحسين تنافسيتهم في سوق العمل السريع التغير. وتلقى البنك نحو 115 ترشّحاً في إطار "الدعوة الثانية إلى الترشح لمنافسة تسريع مهارات الشباب الخضراء"، التي يتمثل هدفها في اكتشاف حلول تمكّن من اكتساب مهارات في ظروف ما بعد الأزمات من أجل إعادة بناءٍ أكثر كفاءةً ومحافظةً على البيئة. وحصلت ثلاثة فرق فائزة على جوائز بلغ مجموعها 100,000 دولار أمريكي، وذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28) التي عقدت في دبي.

4.1.2: المنظمات غير الحكومية

"التضامن" برنامج شراكةٍ يرعاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ويديره البنك الإسلامي للتنمية، وينفّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الجهات الشريكة الاستراتيجية. والهدف من هذا البرنامج هو تمكين منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المعزولة بمساعدتها على تعبئة الموارد والاستفادة من خبرتها للقضاء على الفقر.

وقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور أساسيّ في النهوض بالجودة عند البدء في إعداد المشاريع في البلدان الأعضاء في البنك، مثل برنامج سلسلة قيمة الكسافا. وتمثلت هذه المشاركة في مشاورات الأطراف المعنية الإقليمية، وتطوير القدرات، وتنفيذ مبادرات الطاقات المتجددة (مثل الغاز الحيويّ على المستوى المحلي). ويرمي برنامج "التضامن" إلى تشجيع بناء القدرات، ودعم المشاريع بالممارسات المبتكرة، وتشجيع نقل المعارف فيما بين منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في تمويل المشاريع الموجَّهة للسكان المحرومين، وضمان استدامتها على المدى البعيد بذل الجهد على المستوى الشعبيّ.

وفي سنة 2023، أطلقت مبادرة "التضامن" برنامج التضامن لتسريع معالجة قضية الأمن الغذائيّ في 12 بلداً عضواً متضرّراً من الهشاشة والنزاع. ويرمي هذا البرنامج إلى تحسين استهلاك واستخدام الغذاء في الأوساط الهشّة، ويتوقع أن يستفيد منه 500,000 شخص من الفئات الهشة. وسيمكّن 50,000 أسرة من تطوير سبل عيشها، و20,000 أسرة من الحصول على البذور والدعم الزراعي، و300 من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية من تطوير قدراتها.

وانصب اهتمام برنامج "التضامن" أيضاً على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، فنُظّم العديد من الورشات والبرامج التدريبية في البلدان الأعضاء في البنك، مثل "أكاديمية التمويل الجماهيريّ" التي نُظّمت 21 مرّة في 20 بلداً عضواً في البنك وضمّت 2,471 مشاركاً. وإضافةً إلى ذلك، أُعدّت منتجات معرفية، كالكتيبات الاستقصائية، لمساعدة المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمحسنين والحكومات على معرفة المزيد عن منظمات المجتمع المدني التي تنشط في البلدان الأعضاء، والتواصل معها من أجل سدّ النقص الإنمائيّ والتخفيف من وطأة الفقر.

على العموم، أحرزت مبادرة "التضامن" تقدّماً كبيراً في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع بمختلف البرامج والشراكات وجهود بناء القدرات.

وكان للحوار الاستراتيجيّ والمشاورات دورٌ أساسيٌّ في تشكيل هيكل برنامج "التضامن". فقد أجرى البنك مشاورات بشأن الأمن الغذائي وحوارات رفيعة المستوى لمكافحة الفقر عن طريق التضامن والتحالفات والشراكات. وشملت الفعالياتُ البارزةُ حواراً رفيع المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنتدىً للتخفيف من وطأة الفقر في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك 2023، حيث عرض برنامج "التضامن" إنجازاته ومنح جوائز للفائزين في برنامج التضامن لتسريع معالجة قضية الأمن الغذائيّ. وأكدت شخصيات بارزة، منها صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، أهمية تمكين المجتمعات المحلية والقطاع غير الربحي

وعلى العموم، أحرزت مبادرة "التضامن" تقدّماً كبيراً في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع بمختلف البرامج والشراكات وجهود بناء القدرات.

5.1.2: المنح الدراسية

يرمي برنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية، الذي أُطلق سنة 1983، إلى تعزيز رأس المال البشري في البلدان الأعضاء في البنك وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويؤدّي هذا البرنامج دوراً حاسماً في تطوير قدرات الموارد البشرية، وتنقُّل القوى العاملة، وتيسير بناء القدرات، وتوفير الابتكارات والمعارف والتكنولوجيات اللازمة للمنافسة في مجتمع عالميّ سريع التغير.

ويعرِض البنك أربعة برامج فرعية مختلفة للمنح الدراسية هي: برنامج المنح الدراسية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛ وبرنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة؛ وبرنامج المنح الدراسية للماجستير في العلوم لفائدة عشرين بلداً عضواً أقلّ نموّاً؛ وبرنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لفائدة البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً. وفي سنة 2023، حصل على منح دراسية من البنك 524 طالباً من 57 بلداً، منهم 180 مترشحاً من 27 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء، و64 مترشحاً من 14 بلداً عضواً لدراسات الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه، و130 مترشحاً من 18 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في إطار المنح الدراسية للماجستير في العلوم، و150 مترشحاً من 21 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في إطار المنح الدراسية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

وفي شهر ديسمبر 2023، بلغ مجموع الذين حصلوا على منح دراسية من البنك 19,017 طالباً وباحثاً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية، 70% منهم ذكور و30% إناث. وبرنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية من البرامج القليلة الموجَّهة للتنمية التي تمدّ المهنيين في منتصف حياتهم المهنية من البلدان الأعضاء والطلاب من الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء بالمعارف والمهارات والتجربة الدوليّة والثقة اللازمة لخدمة بلدانهم. وفي شهر ديسمبر 2023، واصل برنامج المنح الدراسية دعم 1,804 طلاب وباحثين، منهم 1,321 مستفيداً من 98 بلداً يدرسون في 68 بلداً، و483 طالباً في طور الحصول على القبول من أجل بدء برامجهم الدراسية.

6.1.2: المعونة الخاصة

اعتُمد في إطار برنامج مساعدة الجاليات 1,869 مشروعاً بمبلغ إجماليّ قدره 908 ملايين دولار أمريكيّ، وذلك منذ إنشائه سنة 1981. وتشمل المشاريع المعتمدة 1,096 مشروعاً إنمائياً و773 مشروعاً إغاثياً. ونفّذت هذه المشاريع في 84 بلداً في 8 مناطق جغرافية فرعية من البلدان غير الأعضاء. وفي سنة 2023، اعتمد هذا البرنامج 12 مشروعاً بمبلغ إجماليّ قدره 2.638 مليون دولار أمريكي، وذلك دعماً للتعليم، والتعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين، وتطوير القدرات. وفيما يلي قائمة تلك المشاريع:

اعتُمد في إطار برنامج مساعدة الجاليات

1,869 مشروعاً

بمبلغ إجماليّ قدره

908 ملايين دولار أمريكيّ،

وذلك منذ إنشائه سنة 1981. وتشمل المشاريع المعتمدة 1,096 مشروعاً إنمائياً و773 مشروعاً إغاثياً.

- توسيع مدرسة ابن رشد في مدينة ليل (فرنسا) بمبلغ قدره 0.23 مليون دولار أمريكي.
- توسيع مركز كويغيرا للتعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين بناء مجمَّع للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدينة رواماغانا (رواندا) بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- تطوير مركز المعلّمين المتكامل للتدريب المهني في مقاطعة غاريسا (كينيا) بمبلغ قدره 0.26 مليون دولار أمريكي.
- بناء مأوى للطالبات وتطوير نظام للتخطيط لموارد مؤسسات التعليم العالي في جامعة ليكساييد (غانا) بمبلغ قدره 0.26 مليون دولار أمريكي.
- تحسين فرص الحصول على التعليم الجيّد بتوسيع مدرسة جيغجيغا المحلية (مدرسة عمر بن خطاب) في إثيوبيا بمبلغ قدره 0.235 مليون دولار أمريكيّ.
- تحسين نوعية التعليم في المدارس الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة "مجلس المدارس الإسلامية في أمريكا الشمالية" (الولايات المتحدة الأمريكية) بمبلغ قدره 0.207 مليون دولار أمريكي.
- إكمال تجديد مدرسة غازي خسرو بك (مبنى الطالبات) في سراييفو (البوسنة) بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- مشروع إقليمي لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الجاليات الإسلامية في رواندا بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- مشروع تبادل المعارف والخبرات بين فيجي (البلد المستفيد) وماليزيا (البلد المقدّم للخبرة) بمبلغ قدره 0.14 مليون دولار أمريكي.
- توسيع ثانوية أبو الكلام آزاد في قرية دهاد، مقاطعة بولدهانا، ولاية ماهاراشترا (الهند) بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- تعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم الثانوي في البنغال الغربية (الهند) بمبلغ قدره 0.260 مليون دولار أمريكي.

وفي السنة نفسها، أُنجز ما مجموعه 38 مشروعاً موزَّعة بين أفريقيا (19) وأوروبا (2) وآسيا (12) وأمريكا (5).

كذلك، أقام برنامج "التضامن" شراكة مع آل الراجحي للمساهمة بمبلغ قدره 1.15 مليون دولار أمريكي في بناء قريتين في كينيا ورواندا. وكانت هذه الشراكة إحدى نتائج مبادرة لإقامة علاقات مع الجهات المانحة تمكّن من تعزيز مساهمة البنك في التنمية الشاملة والمستدامة للجاليات الإسلامية التي تمثل أقلّية في البلدان غير الأعضاء.

الإطار 7: إحداث تحول في حياة الناس: نجاح عمليات مجموعة البنك المتعلقة بالمعونة الخاصة في رواندا

يحدُث اليوم تحوّلٌ في رواندا، حيث يعمل برنامج المعونة الخاصّة التابع للبنك على تحسين أحوال الجاليات الإسلامية، التي ظلت تعاني التمييز والتهميش. ويرمي هذا البرنامج أساساً إلى تحسين فرص حصول الأطفال المسلمين في سنّ الدراسة والشباب العاطلين عن العمل على التعليم الابتدائي، والثانوي، والمهني الجيّد. وقد مكّن هذا البرنامج من تحسين كبير لأحوال ومعايش الجاليات الإسلامية في رواندا، وذلك ببناء وترميم المدارس والكليات المهنيّة، وتوفير المواد التعليمية الأساسية، وإنشاء المراكز الصحية.

وكان لهذا البرنامج تأثير كبير. فقد التحق بالمدارس التي يدعمها البنك نحو 5,000 تلميذ، وتمثل الفتيات قرابة نصف هذا العدد. وتبلغ معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية ما بين 90% و95%، ومعدّلاتُ القبول في الجامعات العامّة ما بين 60% و95%. وحسّنت المراكز الصحية فرص حصول الجالية الإسلامية، ولا سيما النساء، على الخدمات الصحية الأولية، ووفرت لهنّ بيئة تلائم ثقافتهنّ. ومنذ بناء هذا المراكز الصحية، تلقى أكثر من 100,000 مريض، منهم 80% من النساء، رعاية صحية متنقلة في المراكز الصحية التي يدعمها البنك.

كان لهذا البرنامج تأثير كبير. فقد التحق بالمدارس التي يدعمها البنك نحو

5,000 تلميذ،

وتمثل الفتيات قرابة نصف هذا العدد.

وقدمت المراكز الفنيّة والمهنية تدريباً مخصصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى 1,500 شاب عاطل عن العمل، إضافةً إلى تدريب 2,500 طالب و260 مُدرّساً. وحصل نحو 1,000 من الشباب العاطلين عن العمل على فرص عمل مستقرة بمتوسط دخل شهري قدره 800 دولار أمريكي، في حين أنشأ 300 متدرب شركاتهم الخاصة. وفضلاً على ذلك، أدّت مشاريع الطاقة الشمسية والمياه إلى تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية، وزودت نحو 200 بيت بالكهرباء، و2,000 أسرة بالمياه الصالحة للشرب.

وقد كان لبرنامج المعونة الخاصة تأثير إيجابي دائم على حياة الجالية الإسلامية في رواندا. فقد مكّنها من الحصول على تعليم جيد، وحسّن كثيراً من آفاق آلاف التلاميذ.

الإطار 8: تحسين نوعية التعليم في المدارس الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية بواسطة مجلس المدارس الإسلامية في أمريكا الشمالية

لهذا المشروع المبتكر هدفان: أولهما تحسين نوعية التعليم في المدارس الإسلامية بتيسير عملية الحصول على الاعتماد وتوفير التدريب الشامل في مجال حوكمة المدارس. وتضمن هذه الطريقة تحسين التجربة التعليمية، وتعزيز هياكل الحوكمة، ونجاح المدارس الإسلامية في الحصول على الاعتماد. وأما الهدف الثاني من المشروع، فهو تعزيز التعاون وتبادل الممارسات الفضلى فيما بين المدارس الإسلامية في البلدان غير الأعضاء عن طريق المجلس، مما يساهم في التحسين الشامل لعروضها التعليمية ويطرح صورة أكثر إيجابية عن الإسلام في العالم.

ويُتوقَّع أن يحقِّق المشروع نتائج هامّة. إذ يرمي إلى زيادة عدد المدارس المعتمَدة من المجلس بنسبة 25% قبل نهاية سنة 2024، وهي مدارس يبلغ عددها في الوقت الحالي 38 مدرسة إسلامية معتمَدة. وسيتيسَّر ذلك بوضع وتنفيذ وحدات تدريبية لأعضاء فرق الاعتماد كي يكمل 12 عضواً من أعضاء الفريق تدريبهم.

وفضلاً على ذلك، ستُوضع وحدات تدريبية للمدارس كي يكمل ما لا يقل عن 15 مدرسة تدريبه قبل نهاية سنة 2024. وفي نهاية سنة 2025، ستُقَدَّم أربع دورات تدريبية عن الممارسات الفضلى في حوكمة المدارس، وستصل إلى ما يقدّر بنحو ما بين 250 مستفيداً و300 مستفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، منهم أعضاء مجالس الإدارة وقادة المدارس. غير أن تأثير المشروع لا يقتصر على الولايات المتحدة. ويرمي هذا المشروع إلى تبادل المعارف والخبرات في مجال حوكمة وإدارة المدارس (40 مدرسة إسلامية في جنوب أفريقيا، و7 مدارس في اليابان، و30 مدرسة في كندا، و10 مدارس في تايلاند)، وذلك قبل نهاية سنة 2025.

وهذا المشروع ليس مجرد مبادرة: فهو يدل على التزام البنك بتعزيز المعايير التعليمية العالمية للمدارس الإسلامية وتعزيز التصور الإيجابيّ للإسلام في العالم أجمع. وهو خطوة أخرى نخطوها في طريق تحقيق مهمّتنا المستمرة المتمثلة في دفع عجلة التنمية وتمكين الجاليات بالتعليم.

يُتوقَّع أن يحقِّق المشروع نتائج هامّة. إذ يرمي إلى زيادة عدد المدارس المعتمَدة من المجلس بنسبة

25%

قبل نهاية سنة 2024، وهي مدارس يبلغ عددها في الوقت الحالي 38 مدرسة إسلامية معتمَدة.

7.1.2: مشروع الأضاحي

كلّفت حكومة المملكة العربية السعودية البنك الإسلاميَّ للتنمية بتنفيذ مشروع المملكة للهدي والأضاحي.

ويرمي هذا المشروع إلى أن ييسّر على الحجاج والمسلمين عموماً شراء وأداء مناسك الهدي والأضحية والفدية والصدقة، وإلى توزيع اللحوم على المستحقين في ربوع العالم الإسلامي. ويعمل هذا المشروع دون انقطاع منذ إنشائه قبل أربعين سنة. وقد خدم أكثر من 50% من الحجاج خلال موسم حج سنة 1444. وبلغ عدد الذبائح خلال ذلك الموسم 802,925 رأساً من الأغنام. ووزّعت لحومها على الفئات المعنية في المملكة العربية السعودية وفي غيرها. وقد تيسَّر توزيعها داخل المملكة بفضل الشراكة بين المشروع وأكثر من 300 جمعية خيرية معتمدة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وتمكَّن المشروع أيضاً من توزيع اللحوم، خارج المملكة، في أكثر من 27 بلداً بالتنسيق مع السفارات السعودية.

وبموازاة ذلك، يدير المشروعُ برنامجَ الصدقة والعقيقة طوال السنة، وذلك بإجراء عمليات ذبح أسبوعية تلبيةً للطلبات الواردة عن طريق الموقع الإلكتروني ومن مراكز البيع المعتمَدة. وفي سنة 1444، ذُبح 50,000 رأس غنم في إطار هذه الفئة؛ وكانت لحومها توزَّع على الفئات المعنية طوال السنة.

يرمي هذا المشروع إلى أن ييسّر على الحجاج والمسلمين عموماً شراء وأداء مناسك الهدي والأضحية والفدية والصدقة، وإلى توزيع اللحوم على المستحقين في ربوع العالم الإسلامي.

الجيلاتين والكبسولات

أنشئت الشركة السعودية للجيلاتين والكبسولات من أجل الاستفادة من جلود الذبائح وأسلابها التي كانت تلحق ضرراً كبيراً بالبيئة وبالحجاج في المشاعر المقدسة، ومن أجل توطين صناعة بالغة الأهمية. وتُنتج هذه الشركة الجيلاتين الغذائي وكبسولات الجيلاتين. وقد بدأ البيع الفعلي للجيلاتين في الربع الثاني من سنة 2021.

واختُبرت جميع خطوط الإنتاج وأُنتجت عيّنات من الكبسولات وأُرسلت إلى العديد من الشركات داخل المملكة وخارجها. وكانت نتائج العيّنات ممتازة في نظر معظم الشركات من حيث التحليل المختبريّ والميكروبيولوجيّ، ومن حيث الاختبارات التي أجريت على آلات التعبئة. وبيعت كميات تجارية منها لمصانع الأدوية الكبرى في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من البلدان، ولا سيما في مصر والعراق والأردن واليمن.

2.2: حفز النموّ غير المضرّ بالبيئة والمستدام والقادر على الصمود

1.2.2: الهشاشة والقدرة على الصمود

في سنة 2023، بذل البنك جهداً شاملاً لدعم البلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات ناجمة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات. وقد اعتُمد التزام كبير قدره 7 ملايين دولار أمريكي لسد الاحتياجات الماسّة لبلدان مثل تركيا وسوريا والمغرب وأفغانستان والسودان وليبيا، التي تضررت من الزلازل والفيضانات والنزاعات والهشاشة. وتمثل الهدف من هذا الدعم المالي في تيسير التدخل في حالات الطوارئ وجهود التعافي، التي استفاد منها أكثر من 2.6 مليون متضرّر.

واعتمد البنك برنامج التضامن لتسريع معالجة قضية الأمن الغذائي، الذي يوفر موارد المنح من أجل التصدي لمشكلات الأمن الغذائي الفورية والبعيدة الأمد في 10 بلدان أعضاء تعاني من هشاشة شديدة وأزمات بعيدة الأمد. وتمثل هدف هذا البرنامج في الحدّ من انعدام الأمن الغذائي لأكثر من 500,000 مستضعَف، وقُدّرت تكلفته الإجمالية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي. وساهمت في البرنامج جهات شريكة أساسية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، ومؤسسة "سبارك" الهولندية.

وإضافةً إلى ذلك، حشَد البنك أكثر من 54 مليون دولار أمريكي لدعم المستضعَفين المتضررين من الكوارث الطبيعية. ودمَج مفهومَي "مراعاة النزاعات" و"الهشاشة" في عملياته في جميع البلدان الأعضاء، وفي ثمانية بلدان على الخصوص. والهدف من هذه الطريقة هو تعزيز القدرة على الصمود والنموّ المستدام في المناطق التي تواجه هشاشة اجتماعية وسياسية ومخاطر بيئية.

وأبان البنك كذلك عن حرصه على دعم المجتمعات المهمَّشة باعتماد مشاريع منح تجاوزت قيمتها 1.2 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج التضامن، وكان الهدف منها هو التخفيف من وطأة الفقر في بلدان كلبنان والمغرب وإندونيسيا وقازاقستان وتونس. وفضلاً على ذلك، خصص البنك 50% من منحة برنامج التضامن (2023) لمشاريع تتعلق بسلسلة قيمة الكسافا في كوت ديفوار وبنين.

وفي سبيل التوعية وتعزيز المعارف، نظّم البنك ورشات لتطوير القدرات الوطنية، ولا سيما القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في أكثر من ثمانية بلدان أعضاء. وقام باستقصاء وفرز وتصنيف منظمات المجتمع المدنيّ الوطنية في 10 بلدان أعضاء، وجمَع النتائج في كتيّبات إعلامية.

وفضلاً على ذلك، البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28)، وتعهَّد بمبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل التكيف مع تغير المناخ في البلدان الأعضاء الهشة. وكان ذلك علامةً فارقةً فيما يبذله من جهود في هذا الصدد.

COP28 UAE

البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28)، وتعهَّد بمبلغ

مليار دولار أمريكي

لتمويل التكيف مع تغير المناخ في البلدان الأعضاء الهشة.
وكان ذلك علامةً فارقةً فيما يبذله من جهود في هذا الصدد.

وعلى العموم، كان ما اتخذه البنك من مبادرات خلال سنة 2023 منصبّاً على تقديم دعم شامل للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات شتى، كالكوارث الطبيعية والنزاعات والهشاشة. فأبان بذلك عن حرصه على أن يكونَ شريكاً يُعوَّل عليه في الأوقات العصيبة، ويدعمَ المساهمات المؤثرة التي تمكّن من التصدي للمشكلات العالمية المعقدة.

2.2.2: التمويل المستدام

يمكّن إطارُ البنك المتعلقُ بالتمويل المستدام البنكَ من إصدار الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة، ومن ثم حشد الموارد من أسواق رأس المال العالمية لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع خضراء واجتماعية تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود. وقد وُضع هذا الإطار طبقاً للمعايير المقبولة عالمياً التي حددتها "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال". وكان البنك، بفضل هذا الإطار، رائداً في إصدار الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة، وحشد أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي للمشاريع المراعية للمناخ ومشاريع التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء. وسيخضع ذلك الإطار للتحديث سنة 2024.

وإضافةً إلى ذلك، أبرم البنك اتفاقية تعاون قطاعيّ مع "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال" و"مجموعة بورصة لندن"، وذلك من أجل وضع دليل عمليّ بشأن إصدار الصكوك طبقاً للمبادئ المنظِّمة للسندات الخضراء والتوجيهات المتعلقة بصكوك الاستدامة التي نشرتها الرابطة. وسيشجّع هذا الدليل نموّ التمويل الأخضر والمستدام في الأسواق العالمية للصكوك، بأن يوضح لجهات الإصدار وغيرها من الجهات الفاعلة في السوق الطريقة التي تعتبَر بها الصكوك "خضراء" أو "مستدامة" طبقاً لمبادئ الرابطة، باستخدام الأمثلة ودراسات الحالة والممارسات الفضلى. وسيمكّن الدليل أيضاً من تحسين معرفة المستثمرين بالصكوك بصفتها فئة من فئات الأصول في الأسواق العالمية ذات الدخل الثابت. ومن المقرَّر تقديم الدليل رسميّاً في اجتماعات البنك السنوية 2024.

تجاوز هذا المشروع التوقعات، إذ مكّن من إنشاء

14,779 منزلاً

في المناطق الست، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف الأولي المتمثل في إنشاء 6,404 منازل.

الإطار 9: إحداث ثورة في الحياة الريفية: التأثير التحويلي لمشروع بناء مساكن ريفية حديثة في أوزبكستان

في وقت ليس ببعيد، كان نحو 63% من سكان المناطق الريفية في أوزبكستان يعيشون في منازل قديمة تفتقر إلى المرافق الأساسية وخدمات الاتصالات. وكانت تلك المنازل تؤوي العديد من أفراد الأسرة الواحدة. وكان نقص فرص الدخل في المناطق الريفية يحمل عدداً كبيراً من الأسر الشابة على الهجرة إلى المناطق الحضرية.

وفي سبيل حل هذه المشكلة، أطلقت حكومة أوزبكستان خلال سنة 2009 برنامج السكن من أجل التنمية الريفية المتكاملة، واستمر حتى سنة 2016؛ وتلاه برنامج بناء المساكن الاقتصادية المجدَّدة، واستمر من سنة 2017 حتى سنة 2021.

وقد اعتمد البنك مشروع بناء مساكن ريفية حديثة خلال سنة 2017 دعماً للبرنامج القائم المتعلق ببناء المساكن الاقتصادية المجدَّدة في المناطق الريفية من أوزبكستان. وكان الهدف من هذا المشروع هو منح الأسر التي تعيش في هذه المناطق مساكن جديدة وحديثة واقتصادية، وتحسين شبكات ومرافق البنى التحتية، وتعزيز الخدمات بإقامة منشآت اجتماعية وتجارية في ست مناطق من أوزبكستان هي: أنديجان، وبخارى، وجيزاخ، ونامنغان، ونَوايي، وسيرداريا.

وتجاوز هذا المشروع التوقعات، إذ مكّن من إنشاء 14,779 منزلاً في المناطق الست، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف الأولي المتمثل في إنشاء 6,404 منازل. وساهم كذلك في إنشاء 255.19 كلم من شبكات توزيع المياه، و149.48 كلم من طرق الوصول والطرق والداخلية، و166.33 كلم من شبكات توزيع الغاز، و162.08 كلم من الخطوط الكهربائية، و58 منشأة اجتماعية وتجارية. وفضلاً على ذلك، ساعد هذا المشروع على إنشاء 62 محطة محلية لمعالجة مياه الصرف الصحي و57.88 كلم من شبكات الصرف الصحي. ومكّن 73,895 شخصاً من مساكن أحسن جودة وأرخص ثمناً، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف الأصلي المتمثل في 25,000 مقيم.

وهكذا أتاح المشروع للمستفيدين إمكان الإقامة في مجمّعات سكنية ريفية مجهَّزة بمرافق تضاهي مرافق المجمّعات الحضرية، وتحسين أحوالهم المعيشية، وتطوير الطرق التي تصلهم بالخدمات الأساسية والأماكن المجاورة. ووضع معياراً جديداً لمساحات العيش في المجتمعات الريفية في عموم أوزبكستان. وأسفر هذا المشروع أيضاً عن آثار إيجابية، منها تعزيز قطاع البناء المحلي، وتوفير فرص العمل، واستغلال الأراضي، وبناء المدارس، ودور الحضانة، والعيادات، ومراكز الشرطة، وتشجيع الرهون العقارية غير المضرة بالبيئة والتكنولوجيا التي لا تستهلك كثيراً من الطاقة.

3.2.2: تمويل العمل المناخي

في سنة 2023، استحدث البنك نظاماً محاسبياً لغازات الدفيئة مشفوعاً بإرشاداتٍ للموظفين من أجل اكتشاف انبعاثات غازات الدفيئة التشغيلية والتنظيمية وقياسها والإبلاغ عنها. وهو ما يتواءم مع أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. ويساهم هذا النظام أيضاً في تدبير المخاطر بتفادي الارتهان للكربون والأصول المهجورة.

ودعماً لمبادئ الانتقال العادل، وضع البنك إطارا تصوّرياً وخطة عمل (2023-2025)، ترميان إلى تيسير انتقال عادل إلى مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، وإلى دعم إجراءاته الداخلية في هذا الصدد.

ويعطى البنك الأولوية لدمج مكوّني "مكافحة تغير المناخ" و"تحقيق النموّ غير المضر بالبيئة" في استراتيجيات الشراكة القُطرية، وفحص جميع المشاريع والاستثمارات المعتمَدة في ضوء المخاطر المناخية المادية. وأدى البنك أيضاً دوراً رائداً في تنسيق مبادرات البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمشاركة في الفعاليات المناخية العالمية والإقليمية، مثل أسبوع المناخ الأفريقي في نيروبي وأسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرياض. وشارك البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28) التي عُقدت بدبي، فأقام جناحاً ونظّم العديد من الفعاليات الجانبية، ودعم الفعاليات الرئيسة التي نظمتها الرئاسة الإماراتية للمؤتمر.

وحقّق البنك الإسلامي للتنمية حصة تمويل للعمل المناخي بلغت 37% من الالتزامات الاجمالية سنة 2023، وهو ما يتجاوز هدف 35% المقرّر تحقيقه سنة 2025. ومن الجهود المبذولة لحشد التمويل للعمل المناخي إقامة شراكات مع منظمات مثل "الصندوق الأخضر من أجل المناخ"، و"المعهد العالميّ للنموّ الأخضر"، و"المبادرة الدولية من أجل المناخ". وإضافةً إلى ذلك، يبحث البنكُ فرصَ تمويل العمل المناخي في إطار المالية الإسلامية، بالتعاون مع "مبادرة تمويل البيئة التابعة للأمم المتحدة"، و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، وذلك من أجل وضع دليل شامل عن تغير المناخ لفائدة البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك، فإن إكمال تعيين موظفين مختصّين، والتفعيل الكامل للضمانات البيئية والاجتماعية، وإعداد وثائق البنك التوجيهية المتعلقة بها، هي إجراءاتٌ ستمكّن أيضاً من الدمج الكامل لتلك الضمانات في جميع مراحل دورة مشاريع البنك، من برمجتها حتى متابعتها بعد اكتمالها.

وعلى العموم، تنمّ الإجراءات التي اتخذها البنك في مجال مكافحة تغير المناخ خلال سنة 2023 عن تصوّر شامل يتضمَّن تقديم بيان عن غازات الدفيئة، والانتقال العادل، ودمج الضمانات البيئية والاجتماعية، ومكافحة تغير المناخ، وحشد التمويل للعمل المناخي، وهو تصوُّر يجعل البنك رائداً سبّاقاً إلى مكافحة تغير المناخ والنهوض بالتنمية المستدامة.

4.2.2: تطوير البنى التحتية

الزراعة

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة خلال العقد الماضي، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في تزايد مستمرّ، ولا سيما في أفريقيا. ويساهم الجفاف المتكرر والنوازل المناخية الشديدة الأخرى في انخفاض المحاصيل الزراعية، مما يعرض مزيداً من الناس لخطر انعدام الأمن الغذائي. وفي سنة 2023، اعتمد البنك مشاريع بقيمة 365.72 مليون دولار أمريكي في مجال كل من الزراعة والموارد المائية والتنمية الريفية. واعتمد أيضاً عدة مشاريع محدَّدة ومخصَّصات تمويل ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي في مختلف البلدان الأعضاء. ويشمل ذلك ما يلي:

البرنامج الإقليمي لسلسلة قيمة الكسافا في أفريقيا، بتخصيص

215 مليون دولار أمريكي

للمرحلة الأولى في بنين وبوركينافاسو وكوت ديفوار والنيجر.

مشروع تعزيز مساهمة المنشآت الصغرى والصغيرة في الأمن الغذائي في مصر، بتمويل قدره

15 مليون دولار أمريكي.

مشروع التحول الزراعي (مركز أغروبول) في السنغال، بتمويل قدره

60.58 مليون دولار أمريكي.

المرحلة الثانية من مشروع واغادوغو لتطوير قطاع الألبان في المناطق شبه الحضرية من بوركينافاسو، بتمويل قدره

24.24 مليون دولار أمريكي.

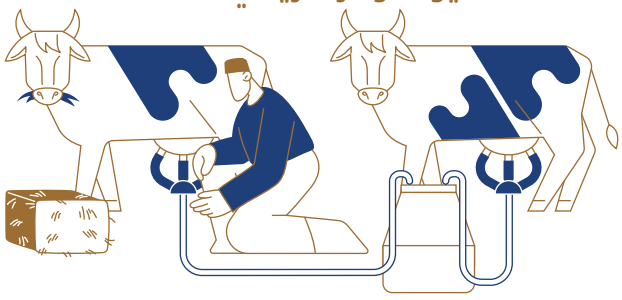

توزيع آلات الحرث الكهربائية في غامبيا في إطار المشروع الإقليمي لسلسلة قيمة الأرز الممول من البنك الإسلامي للتنمية.

مشروع تطوير البنى التحتية الزراعية والبرية في منطقة وادي أويميه السفلي والعلوي من بنين، بتمويل قدره

108 ملايين دولار أمريكي.

مشروع لبناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي بفضل الري المجتمعي في كارتا/سيفيتو، منطقة كيتا في مالي، بتمويل قدره

19.9 مليون دولار أمريكي.

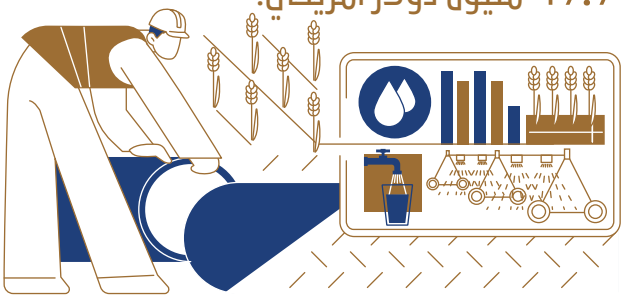

مشروع إمداد الوسط الريفي بالمياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقتين الوسطى والعليا من غينيا، بتمويل قدره

40 مليون دولار أمريكي.

دعم القدرة على الصمود الاقتصادي، والانتعاش، وتحسين إنتاجية الشركات المتضررة من الزلازل في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في تركيا، بتمويل قدره

100 مليون دولار أمريكي.

ويتعاون البنك مع منظمات خارجية، كالمركز الدولي للزراعة الملحية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على حلّ مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا. وتعاوَن، خصوصاً، مع المركز الدولي للزراعة الملحية على بناء القدرات في مجال تدبير الأراضي والمياه والمحاصيل من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإضافةً إلى ذلك، أطلق البنكُ، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج بناء القدرات في قطاع الكسافا من أجل إعادة تشكيل إنتاجها وتصنيعها.

وفضلاً على ذلك، شرع البنك في مبادرة جديدة مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل استقصاء الاحتياجات والإمكانات الوطنية في مجال الريّ، ومن ثم توجيه تخطيط وتطوير المشاريع المتعلقة به في البلدان الأعضاء. ويسفر هذا التعاونُ عن إطار متعدّد المقاييس لتقييم ومضاهاة الاحتياجات والإمكانات في مجال الريّ، يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام والبعيد الأمد. وتكشف هذه الأنواع من التعاون عن حرص البنك على تسخير الشراكات مع المنظمات الخارجية لحل مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا.

تكشف هذه الأنواع من التعاون عن حرص البنك على تسخير الشراكات مع المنظمات الخارجية لحل مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا.

الطاقة

يواصل البنك مساهمته في تطوير قطاع الطاقة، التي يعتبرها أحد القطاعات الإنمائية الكبرى. وفي سنة 2023، استندت تدخلات البنك إلى الركائز الأربع الكبرى المنصوص عليها في "سياسة البنك المتعلقة بقطاع الطاقة"، وهي: زيادة معدل الحصول على الطاقة في البلدان الأعضاء، وزيادة حصة الطاقات المتجددة في مصادر الطاقة في البلدان الأعضاء، والمساهمة في برامج كفاءة استخدام الطاقة، وتبادل المعارف فيما بين البلدان الأعضاء.

وباشر البنك عدة أنشطة مشتركة مع جهات شريكة (كالوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، منها أنشطة بناء القدرات في البلدان الأعضاء. وأطلق برنامجاً للتعاون في مجال الطاقات المتجددة لفائدة أفريقيا يعنى بزيادة فرص الحصول على الطاقة في أفريقيا، وتعزيز مصادر الطاقات المتجددة، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وتعاون البنك أيضاً مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطار وضع برنامج لبناء القدرات للمبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة الصغيرة النطاق في المناطق الريفية من موريتانيا. وفي سنة 2023، وافق البنك على مبلغ قدره 387.9 مليون دولار أمريكي لتطوير قطاع الطاقة، منها 200 مليون دولار لإنشاء نظام فرعي جديد في منطقة الجسرة (البحرين) بجهد 400 كيلو فولت. ويتّسق هذا المشروع مع استراتيجيات البلد القطاعية، وأولويات البنك القطاعية، وأهداف التنمية المستدامة.

في سنة 2023، استندت تدخلات البنك إلى الركائز الأربع الكبرى المنصوص عليها في "سياسة البنك المتعلقة بقطاع الطاقة"، وهي: زيادة معدل الحصول على الطاقة في البلدان الأعضاء، وزيادة حصة الطاقات المتجددة في مصادر الطاقة في البلدان الأعضاء، والمساهمة في برامج كفاءة استخدام الطاقة، وتبادل المعارف فيما بين البلدان الأعضاء.

نفَّذ البنك، منذ إنشائه وحتى سنة 2023، ما مجموعه 90 عملية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ يتجاوز 936 مليون دولار أمريكي.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

نفَّذ البنك، منذ إنشائه وحتى سنة 2023، ما مجموعه 90 عملية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ يتجاوز 936 مليون دولار أمريكي. وباستثناء مشاريع تمويل التجارة، شملت هذه المشاريع 47 مشروعاً وطنيّاً و36 مشروعاً إقليمياً صغيراً بمبلغ يناهز 721 مليون دولار أمريكي. وخُصِّص 26 مشروعاً من هذه المشاريع للبنى التحتية للاتصالات، وهو ما يمثل 97% من إجمالي التدخلات. ولم يُخصَّص سوى 21 مشروعاً وطنيّاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المتعلقة بالبنى التحتية، أي ما مجموعه 13.98 مليون دولار أمريكي.

وفي سنة 2023، انطلق البنك في تقليص الفجوة الرقمية في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين. فاتخذ مبادرة تشكيل مجموعة العمل الفنية المعنية بالشمول الرقمي في البنك من أجل المساهمة في وضع استراتيجيته التشغيلية للشمول الرقمي بطريقة تشاورية وتعاونية مع الأطراف المعنية. وترمي الاستراتيجية المقترحة إلى تفعيل سياسة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الشاملة" التي اعتمدها البنك سنة 2019. وتحدد هذه السياسة الاتجاه العام لتدخلات البنك المستقبلية في البلدان الأعضاء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات أخرى تدمج مكوّنَي اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها الاستراتيجي.

وأطلق البنك "برنامج الشراكة الاستراتيجية من أجل الشمول الرقمي" في قمة التحول الرقمي 2023 في جاكرتا، التي شاركت في تنظيمها وزارة الاتصالات والمعلوميات في جمهورية إندونيسيا، وكيانات حكومية أخرى والقطاع الخاص في إندونيسيا. وكان الهدف من ذلك هو دعم وتسريع تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية للشمول الرقمي في بعض البلدان، ولا سيما عن طريق برامج تجريبية مع المنظمات الدولية، واكتساب وإتقان المهارات الرقمية، ودعم إعداد مشاريع وبرامج قابلة للتمويل.

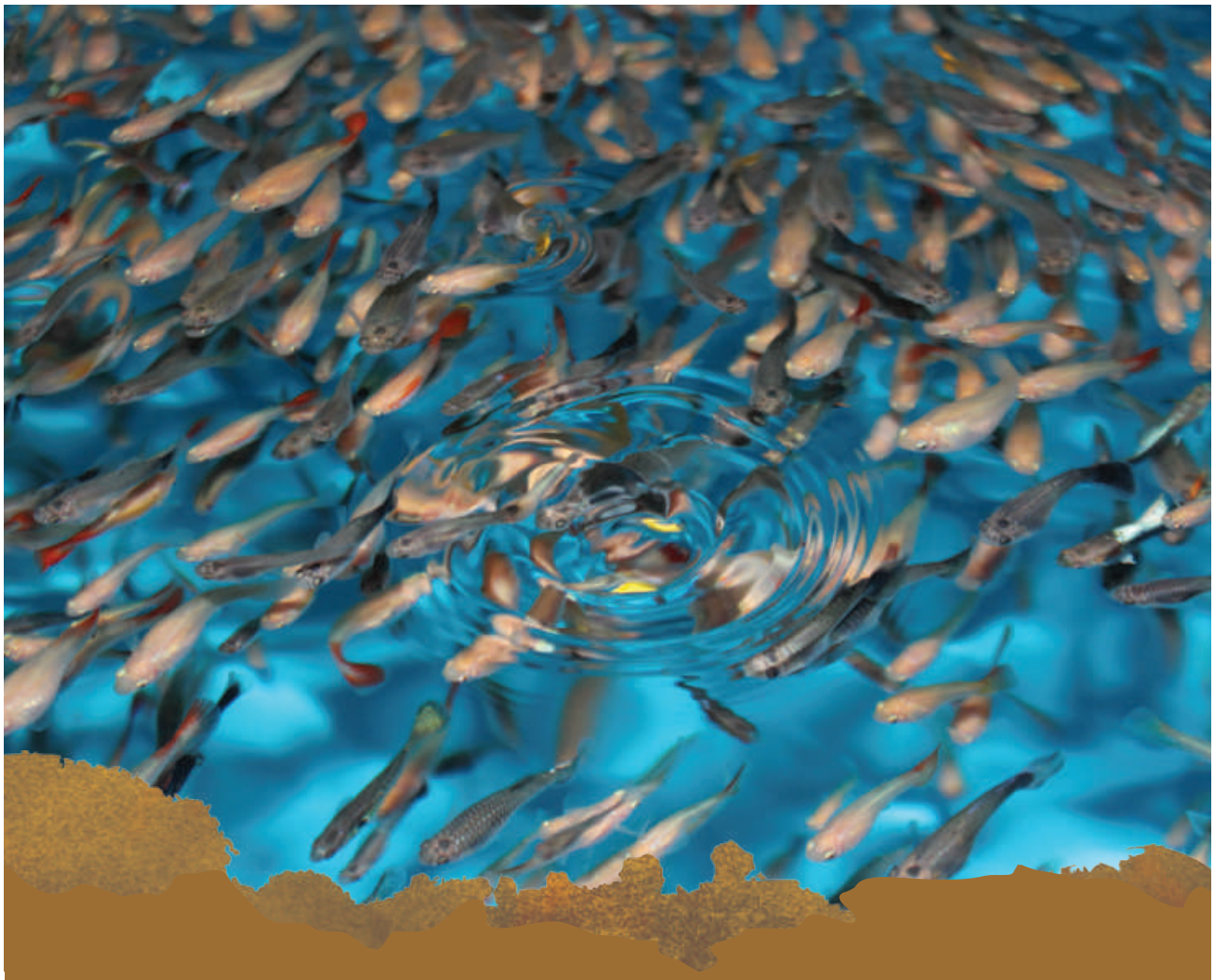

الإطار 10: برنامج التعاون في مجال استخدام التكنولوجيا

يُتوقَّع أن يؤدي إطلاق البنك لبرنامج التعاون في مجال استخدام التكنولوجيا إلى تيسير نقل واستخدام التكنولوجيات الفعّالة من حيث التكلفة من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية في البلدان الأعضاء. وقد صُمّم هذا البرنامج ليكون قائماً على الطلب، ويمكّن من تبادل الخبرات، وتطوير القدرات، والتمويل الميسر. وقد حصل البنك على 95 مليون دولار أمريكي من موارد المنح من أجل تقديم الدعم المالي لاستخدام التكنولوجيا. ويركز هذا البرنامج على التعاون الوطني والدولي من أجل تمكين البلدان الأعضاء وتعزيز قدراتها التكنولوجية.

ويشدّد البرنامج على أهمية مواءمة التكنولوجيات المختارة مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. وهو يرمي أيضاً إلى إقامة شراكات ثلاثية النفع بين البلد العضو والجهة المقدّمة للتكنولوجيا والبنك. إنّ امتلاك البلد العضو للتكنولوجيا اللازمة ضروري لنجاحه في اعتمادها وتكييفها. وفضلاً على ذلك، يجب أن تكون التكنولوجيات المختارة عملية وفعّالة من حيث التكلفة في التغلب على الصعوبات الإنمائية.

وتشمل التجارب العملية للبرنامج حتى الآن ورشتين إيضاحيتين بشأن تربية الأحياء المائية وإنشاء الطرق. ولقيت هاتان الورشتان اهتماماً كبيراً من البلدان الأعضاء. فأمّا الورشة

تشمل التجارب العملية للبرنامج حتى الآن ورشتين إيضاحيتين بشأن تربية الأحياء المائية وإنشاء الطرق.

المعنية بتكنولوجيا تثبيت التربة التي عُقدت في السنغال، فأبرزت فوائد التكنولوجيات العملية والميسورة التكلفة في بناء الطرق الريفية، وشاركت فيها وكالات الطرق الوطنية من ثمانية بلدان. وأمّا الورشة الأخرى التي عُقدت بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، فسلطت الضوء على تكنولوجيات تربية الأحياء المائية، وحضرها مندوبون من بوركينافاسو ومصر ومالي والمغرب. وتمثل الهدف من هاتين الفعاليتين في التوعية وتقديم أفكار عن استخدام التكنولوجيات من أجل زيادة الإنتاجية والتنافسية.

ويعتزم البنك مواصلة دعم هذه الأنشطة المتعلقة بالتوعية وبناء القدرات بغية الحدّ من مخاطر استخدام تلك التكنولوجيات. وسيجري البرنامج تقييمات تكنولوجية شاملة لتحديد التكنولوجيات التي تفي باحتياجات البلدان الأعضاء. وعلى العموم، يسعى البرنامج إلى تسريع نقل واستخدام التكنولوجيات الضرورية للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك.

التدريب على تطوير القدرات في مجال الصرف الصحي الحضري الشامل ومعالجة الحمأة البرازية لفائدة البلدان الأعضاء في وسط وغرب أفريقيا.

النقل

النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار هو أحد مجالات تدخّل البنك. ويرمي العمل الذي يُنجز في هذا الصدد إلى تعزيز الترابط داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي. وفي سنة 2023، اعتمد البنك 13 مشروع نقل بمبلغ إجماليّ قدره 1.2 مليار دولار أمريكي. وقد صُمّمت تلك المشاريع بغية تطوير أنظمة نقل مستدامة وموثوقة وفعّالة من حيث التكلفة وقادرة على الصمود، وذلك من أجل تسريع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والنمو، والحد من الفقر في البلدان الأعضاء في البنك. وتشمل هذه المشاريع الطرق أو الطرق السريعة، والسكك الحديدية، ومكافحة تآكل السواحل، والمطارات، وهي مشاريع من شأنها تحسين فرص الاستفادة من المنشآت الاجتماعية، والبنى التحتية الآمنة للنقل، والترابط، والنفاذ إلى الأسواق، وتوفير فرص العمل.

وساهمت ممارسة البنك المتعلقة بالنقل في إعداد وتجهيز واعتماد مختلف استراتيجيات الشراكة القُطرية، والتقارير عن أداء المحفظة القُطرية، وأطر المشاركة القُطرية، والتقارير عن اكتمال المشاريع. وأنشأ البنك أيضاً شبكة إقليمية للنقل مع المراكز الإقليمية من أجل تشجيع التعاون والمشاورات وتبادل المعارف وحل المشكلات في هذا القطاع. وعُقدت ورشات وندوات افتراضية دولية بشأن مواضيع مثل تكنولوجيا تثبيت التربة، وتفعيل نظام المعلومات الجغرافية في شبكات النقل، والتدخلات القائمة على الأدلة من أجل السلامة الطُّرُقية، والاستثمار العملي في التنقل الإلكتروني، والتكنولوجيات الطُّرُقية الداعمة للتحوّل الاقتصادي والتنمية الريفية.

ويُتوقَّع أن تساهم المشاريع المعتمَدة والتدخلات غير المادية في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولا سيما القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيّدة والرفاه، والعمل اللاّئق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والعمل المناخي، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. ويرمي البنك إلى دعم تطوير النقل المستدام من أجل تحقيق الشمول والازدهار بصبّ الاهتمام على حلول النقل المبتكرة التي تشجّع على عدم إقصاء السكان الأكثر احتياجاً وتحسين أداء وكفاءة حلول النقل.

المياه والتوسع الحضري والصرف الصحّي

يسعى البنك إلى تعزيز المدن الصالحة للعيش والمساهمة في التوسّع الحضري المستدام والشامل في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2023، اعتُمد ما مجموعه 392.3 مليون دولار أمريكي لمشاريع التنمية الحضرية.

فقد اعتمد البنك، على سبيل المثال، تمويلاً بمبلغ قدره 298 مليون دولار أمريكي لمشروع تمويل السكن شبه الحضري والريفي في بنغلاديش. ويرمي هذا المشروع إلى تكثير فرص الحصول على التمويل الميسور التكلفة لبناء مساكن متعدّدة الطوابق مستدامة ومحافظة على البيئة وعالية الجودة، تحتوي على المرافق الأساسية اللاّزمة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط الذين يعيشون في المناطق الريفية وشبه الحضرية في البلاد. وسيضمن ذلك الاستخدامَ الأمثل للأراضي ويوفّر الأراضي التي يمكن استغلالها في الزراعة. ويرمي هذا المشروع أيضاً إلى مكافحة تغيّر المناخ باستحداث مساكن قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في المناطق المعرَّضة لهذه المشكلة المناخية، ومساكن محافِظة على البيئة بغية الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. وسيستفيد من هذا المشروع 72,960 بنغلاديشياً استفادة مباشرة.

وفي جيبوتي، قدّم البنك التمويل للمرحلة الثانية من مشروع تطوير الأحياء العشوائية والتنمية الحضرية المتكاملة في "بولواس". فاعتُمد ما مجموعه 15.3 مليون دولار أمريكي، منها قرض بمبلغ قدره 15 مليون دولار أمريكي ومساعدة فنية بمبلغ قدره 0.3 مليون دولار أمريكي. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين التنمية البشرية والتمكين الاقتصادي عن طريق تعزيز حصول الأسر الفقيرة على الخدمات الحضرية في الأحياء العشوائية المستهدفة في "جبل" "وجاغا بودوك" (جيبوتي). ويُتوقع أن تسفر هذه المرحلة الثانية عما يلي: (1) تحسين إمكان الوصول إلى الحيّ بتطوير بنى تحتية أساسية واقتصادية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛ (2) تعزيز قدرة المؤسسات العمومية المسؤولة عن تنفيذ برنامج القضاء على الأحياء العشوائية؛ (3) بناء قدرات الجمعيات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بغية تعزيز مشاركتها في هذا المشروع.

واعتمد البنك أيضاً مبلغاً قدره 79 مليون دولار أمريكي لمشروع تمويل المساكن الميسورة التكلفة في جمهورية قرقيزستان، وهو مشروع سيُحسّن فرص حصول السكان المحرومين على مساكن ميسورة التكلفة وقادرة على الصمود وقليلة الاستهلاك للطاقة، فضلاً على دعم تطوير الرهن العقاري الشرعي في جمهورية قرقيزستان. وسيُبنى في إطار هذا المشروع 1,153 وحدة سكنية لما مجموعه 4,372 مستفيداً. وبموازاة ذلك، فإن خط تمويل موجَّهاً لآلية الرهن العقاري الشرعيّ سيُقترَض بمبلغ قدره 30,000 دولار أمريكي لكل قرض، أي ما لا يقل عن 333 مستفيداً مستهدَفاً.

وفي سنة 2023، وُفّر أيضاً برنامج لتطوير القدرات في مجال الصرف الصحّي الحضريّ الشامل ومعالجة الحمأة البرازية، الذي اشترك في إطلاقه كل من البنك و"مؤسسة بيل وميليندا غيتس"، لفائدة عشرة وكالات إنجاز وطنية في مجال الصرف الصحي في وسط وغرب أفريقيا بغية مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق المقصد 6 من أهداف التنمية المستدامة.

الإطار 11: البرنامج الوطني للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في أذربيجان: قصة نجاح

فيما مضى، كان الحصول على المياه النظيفة ترفاً في المناطق الريفية بأذربيجان. فقد كانت الأسر تستيقظ باكراً للتزوُّد بالمياه خلال مدة الإمداد المحدودة التي لا تتعدى ست ساعات، وكانت غالباً ما تضطر إلى ترشيد استخدام المياه لتفادي نفادها. وكانت الأمراض المنقولة بالمياه متفشية، ولم تكن شبكة الصرف الصحي تخدم سوى منطقة صغيرة نسبياً. ولكن ذلك كله تغيّر بفضل تنفيذ البرنامج الوطني للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في أذربيجان.

ويرمي هذا البرنامج- وهو ثمرة تعاون بين حكومة أذربيجان والبنك- إلى تذليل صعوبات الإمداد بالمياه والصرف الصحي في ست مناطق لفائدة أكثر من 200,000 شخص. وقد شملت المبادرة إنشاء شبكات جديدة للإمداد بالمياه، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وأنظمة لجمع مياه الصرف الصحي.

وكان تأثير البرنامج كبيراً. فقد انتقلت مدّة الإمداد بالمياه من ست ساعات في اليوم إلى 24 ساعة في اليوم، وزاد متوسط إمداد الفرد المياه في اليوم زيادة كبيرة من 10 لترات إلى 180 لتراً للفرد في اليوم. وزاد أيضاً معدّل ربط البيوت بشبكة مياه الشرب النظيفة والآمنة من 10% إلى 100%، وتمكن نحو 142,400 شخص من الوصول إلى نظام الصرف الصحي. وقد مكّنت هذه التطورات من تحسين الصحة العامة تحسيناً مباشراً، وحدّت من الأمراض المنقولة بالمياه، وارتقت بالظروف المعيشية عموماً. وأدّى المشروع إلى تزويد 77 مركزاً محلّياً مهمّاً، منها مدارس ومستشفيات، بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وهو ما جعل نشاطها يتجدّد.

ولم ينحصر تأثير البرنامج في تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي. بل ساهم أيضاً في التنمية الاقتصادية المحلية، وهيّأ 153 فرصة عمل في مواقع المشاريع الخمسة، وفرص عمل أخرى.

لقد غيّر البرنامج حياة أسر المناطق الريفية في أذربيجان. فلم تعد تلك الأسر منشغلة بترشيد المياه أو مواجهة الأمراض المنقولة بالمياه. بل صار بإمكانها الآن أن تستفيد بطريقة مستمرّة من المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسيّ، مما حسّن كثيراً من نوعية حياتها العامة.

لقد غيّر البرنامج حياة أسر المناطق الريفية في أذربيجان. فلم تعد تلك الأسر منشغلة بترشيد المياه أو مواجهة الأمراض المنقولة بالمياه.